واشنطن تستأنف الاتصالات مع السلطة لاحتواء غضب فضيحة العراق :

الفلسطينيون يعتبرون تصريحات بوش بشأن الدولة نسفاً للخارطة وإذعاناً لشارون

غزة (رام الله)/ عواصم/ وكالات الأنباء

□ أثارت تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش المشككة بالموعد المحدد في ٢٠٠٥م لإنشاء دولة فلسطينية، غضب السلطة الفلسطينية، واعتبرتها نسفاً لـ «خارطة الطريق» وإذعاناً لإسرائيل التي رحبت بموقف بوش قائلة : إن هذا التاريخ بات أمراً مستحيلاً.

واعتبر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تصريحات بوش التي شكك فيها بإمكانية قيام الدولة الفلسطينية في ٢٠٠٥م، أنها غير واقعية.

وفي تعقيبه على تصريحات الرئيس الأمريكي قال عرفات للصحفيين في مقره برام الله بالضفة الغربية : إن قيام الدولة في ٢٠٠٥م أمر واقعي وأكثر من ذلك، مضيفاً : إنه – حسب الاتفاقات الموقعة وتفاهمات جورج تينيت – كان من المفروض أن تعلن الدولة الفلسطينية عام ١٩٩٨ و١٩٩٩م، وأكدنا على واقعية قيام الدولة إذا احترمت الاتفاقات الموقعة.

من جانبه قال أحمد قريع (أبو علاء)، رئيس الوزراء الفلسطيني : نأمل بإعادة النظر في تصريحات بوش، لأن لدينا من الوقت ما يكفي لإعادة التفاوض الجدي إذا أرادت الولايات المتحدة الوصول إلى اتفاق.

وأضاف قريع : لم تعد هناك فرصة للتأجيل، وإضاعة الوقت ليست في مصلحة عملية السلام والاستقرار.

وأشار قريع إلى أن الوقت كاف حتى عام ٢٠٠٥م لمفاوضات جدية إذا أرادت الولايات المتحدة أن ترعى ذلك وأرادت اللجنة الرباعية أن تبذل من الجهود ما يكفي، وبالإمكان الوصول إلى اتفاق وإغلاق الملف، مؤكداً أنه لا داعي إطلاقاً لأن نبحث في أي ترتيبات انتقالية أو مؤقتة، مشدداً على أنه يجب التوجه نحو مفاوضات الوضع الدائم مباشرة.

وقال صائب عريقات، الوزير المكلف بشؤون المفاوضات مع إسرائيل، لوكالة الصحافة الفرنسية : إن بوش ينزع من «خارطة الطريق» أهم ما فيها، وهو الجدول الزمني للانسحاب الإسرائيلي، مضيفاً : إن هذا لم يكن سوى إذعان للمطالب الإسرائيلية التي دأبت على كسر قواعد العملية السلمية منذ بدئها، في إشارة إلى الخطة الدولية للسلام.

وأشار إلى أن الرئيس الأمريكي يلبي بذلك مطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون.

وأضاف عريقات : إن هذه التصريحات تفرغ «خارطة الطريق» من مضامينها، وأن الذي يلتزم بـ «خارطة الطريق» عليه وضع آليات للتنفيذ بوجود مراقبين دوليين للإشراف على التنفيذ.

وشدد على أن السلطة الفلسطينية ستكثف اتصالاتها مع اللجنة الرباعية والولايات المتحدة لنقل «خارطة الطريق» من الجانب النظري إلى الجانب العملي والتنفيذي.. وقال نبيل أبو ردينة، مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، للوكالة : يجب أن تكون التواريخ التي تضمنتها «خارطة الطريق»، خاصة المتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية، ملزمة للجميع، وأي تأخير لن يخدم عملية السلام كما لا يخدم الحوار الفلسطيني – الأمريكي.

وشدد على أن إقامة الدولة الفلسطينية أصبحت ضرورة للسلام في المنطقة بأسرها، موضحاً أن السلطة الفلسطينية جاهزة لتحمل مسؤولياتها، لكن المطلوب جدية دولية في التعامل.

من جانبها رحبت إسرائيل بتصريحات الرئيس بوش وذهبت أبعد من ذلك، حيث أعلن زلمان شوفال، المستشار الدبلوماسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، أن إقامة دولة فلسطينية في ٢٠٠٥م – كما تنص عليه «خارطة الطريق» – باتت أمراً مستحيلاً.. وقال شوفال : إن استحقاق ٢٠٠٥م أصبح مستحيلاً، لأننا ما زلنا عند نقطة انطلاق «خارطة الطريق» بسبب رفض السلطة الفلسطينية وقف العمليات الاستشهادية، في إشارة إلى خطة السلام الدولية.

وأضاف : في هذه الظروف من البديهي أن موعد ٢٠٠٥م لم يعد واقعياً البتة، معرباً عن ارتياحه لموقف بوش المنسجم – على حد قوله – مع تصريحاته بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وأعرب شوفال عن تحفظاته حول اللقاء المرتقب بين ١٧ و٢٣ مايو الجاري بين كوندليزا رايس، مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، وأحمد قريع، رئيس الوزراء الفلسطيني، المتوقع أن يكون استئنافاً للقاءات بين الطرفين على أعلى مستوى.

وقال : إن لقاء قريع يعني لقاء المبعوث المباشر لياسر عرفات، لكنني أتصور أن لواشنطن مبرراتها لإجراء لقاء من هذا القبيل، في إشارة إلى رئيس السلطة الفلسطينية التي تسعى إلى إقصائه وتهدد باستمرار بإبعاده أو اغتياله.

ويأتي استئناف الاتصالات بين الإدارة الأمريكية والفلسطينيين في وقت تسعى فيه واشنطن إلى احتواء الغضب في الشارع العربي الذي أثاره الكشف عن سوء معاملة معتقلين عراقيين على يد جنود من قوات التحالف، والذي وصفته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه يتم بشكل منهجي.

واعتبر وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أمس الأول في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية، أن الدول العربية تجاوزت صدمة الدعم الذي قدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن الانسحاب من غزة ومن بعض المستوطنات في الضفة الغربية.

وقال باول في كلامه عن دعم بوش لخطة شارون : كان الأمر بمثابة صدمة، وكنا نعرف أن هذا الموقف سيلفت الانتباه .. أما الآن فإن الناس يبحثون في كيفية الاستفادة من هذه الفرصة وكيفية المضي قدماً.. وقال باول : ما فعله الرئيس مع شارون كان يهدف بشكل أساسي إلى الخروج من دوامة لم تكن تؤدي إلى أي مكان.

وتابع قائلاً : منذ أسابيع نعمل جاهدين على تعزيز الرسالة الأساسية للرئيس لصالح التوصل إلى تسوية عبر التفاوض، وأعتقد أن ذلك بدأ يحسن الأمور.

وكان الرئيس بوش قد شدد بُعيد لقائه العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الخميس الماضي، على أن دعمه للانسحاب من غزة ومن قسم من الضفة الغربية لا يستبق التسوية النهائية التي يجب أن يتم التوصل إليها عبر التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين .. كما أعلن أنه سيوجه رسالة إلى قريع لتوضيح وجهات نظره.

أمر عسكري إسرائيلي لقطع الصلات بين الفلسطينيين

القدس المحتلة/ق . ن . أ

□ أصدرت الحكومة الإسرائيلية أمس أمراً عسكرياً جديداً يهدف إلى إجبار المواطنين العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م على عدم زيارة أقاربهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويشترط هذا الأمر لزيارة المواطنين العرب لأقاربهم في المناطق الفلسطينية المحتلة بالبقاء فيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، ويمنع بموجبه المواطن خلال هذه الفترة من الرجوع إلى إسرائيل، كما سيؤدي إلى قطع العلاقات بين أبناء الأسرة الواحدة على جانبي ما يسمى بالخط الأخضر الذي يفصل بين فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م وفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧م.. وقد توجه مركز عدالة لحقوق الإنسان للمستشار القضائي للمناطق المحتلة إلى المطالبة إلغاء الأمر الجديد، وجاء هذا التوجه في أعقاب الإعلان عن الأمر الجديد، حيث طالب مركز عدالة المستشار القضائي بإرسال نص هذا الأمر الجديد لها ليتسنى له الطعن ضده في المحاكم.

وأوضحت المحامية أورنا كوهين أن هذا الأمر يحتم على المواطن أن يختار بين عدم زيارة عائلته أو زوجته وأولاده وبين الاستمرار في حياته في إسرائيل.

وأضافت كوهين : إن هذا الأمر يناقض القانون الأساسي ويمس كرامة الإنسان وحريته ويمس بالحقوق الدستورية للمواطنين في إسرائيل كحقهم في الحرية الشخصية في بناء عائلة وفي مبدأ المساواة.. وشددت على أن هذا الأمر يمس فقط بالعرب مواطني الدولة، وعليه فإنه أمر يميز ضد المواطنين العرب على أساس قومي.. وجاء – أيضاً – في الرسالة أن الأمر الجديد هو أمر عشوائي، إذ أنه موجه ضد كل المواطنين العرب بدون أي فحص فردي، وعليه طالبت المحامية كوهين المستشار القضائي بالتدخل الفوري لإلغاء هذا الأمر.

وفي حالة عدم إبطال هذا الأمر فإن مركز عدالة سيقدم التماساً للمحكمة العليا في غضون هذا الأسبوع.

الجنايات الدولية

نبيل نعمان

● يبدو أن المشهد العراقي يتعقد ويتشابك مع كل يوم احتلال وتتزايد مأساة العراق الشقيق أرضا وانسانا جراء التردي المتفاقم لأوضاعه وزادت من وطأتها سلسلة الفظائع والانتهاكات بحق المعتقلين التي تكشف كل يوم عن المزيد من الجرائم وسط شبه اجماع بأن ذلك ليس سوى قمة الهرم وماخفي كان أعظم.

هذا المشهد بات اليوم مفتوحا أكثر من أي وقت مضى على كافة الاحتمالات حتى ان سلطات الاحتلال وممثليها في العراق يعترفون بذلك ولم يعد أحد بمقدوره تشخيص الوضع ناهيك عن وصف روشتة العلاج وبات التنميط وتباين المواقف والآراء حيال ما يجري سيد الموقف ووحدها ادارة بوش تكابر وتقلل من خطورة الأوضاع في العراق ويطلق مسؤولوها الاعتذارات والأسف والوعود بالمحاكمة لمن أساءوا الى الشعب العراقي بتعذيب وانتهاك حقوق المعتقلين العراقيين.

سيل الصور التي ظهرت على شاشات التلفزة وتلك التي لاتزال بعيدة عن الأعين تكشف عن جرائم حرب ارتكبت بحق العراقيين وليست كما يحلو للبعض وصفها باعمال فردية فإن تصل الصور الى الآلاف وكذلك أفلام فيديو .. فالأمر لن يكون فرديا أو مصادفة بل عملية ممنهجة وبدأت منذ وقت مبكر بعد سقوط بغداد قبل عام كما تقول منظمة العفو الدولية التي تقدمت بتقرير في يوليو ٢٠٠٣م الى بول بريمر يفيد بوجود تعذيب للمعتقلين في سجن ابو غريب.

ماكشفت عنه فظائع الجنود الامريكيين في العراق يؤكد بما لا يدع مجالا للشك خطورة بقاء الولايات المتحدة خارج القانون الجنائي الدولي الذي تمثله المحكمة الجنائية الدولية وما اذا كان سعي واشنطن المحموم لتقويض سلطة هذه المحكمة برفض الانضمام اليها بل وجر العديد من الدول لتوقيع اتفاقيات ثنائية تستثني جنودها من المساءلة كل هذا ومايجري في العراق يطرح اكثر من سؤال.. وعلامة استفهام حول مصداقية القانون الدولي وما اذا كان القانون الامريكي هو الذي سيسود العالم.

تجاوزات إلى حد القتل وحالات اغتصاب فاضحة

العراقيون يطالبون بمحاكمة المسئولين عن تعذيب الأسرى كمجرمين

بغداد/ واشنطن/ شينخوا/ ق.ن./

■ بقدر ما أثارته فضيحة تعذيب المعتقلين العراقيين في معتقلات سلطات الاحتلال الأمريكية من غضب في الشارع العراقي فإن الاعتذار الذي اضطر الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى تقديمه الخميس اثار الكثير من الاستياء لدى المواطنين الذين يرون أن الاعتذار لا يكفي لتغطية هذه الفضيحة.

ويشعر العراقيون باستغراب لدى سماعهم ان القوات الأمريكية ستعاقب الجنود الذين ارتكبوا تلك الجرائم بكتب توبيخ أو طردهم من الوظيفة، وتقول الكاتبة عالية طالب:"ان المطلوب الآن ان يتم استدعاء هؤلاء المجرمين ليمثلوا أمام محكمة عراقية لنعرف كيف نقتص من الانذال اينما وجدوا".

وقال الزعيم الكردي جلال الطالباني الذي عاد لتوه من زيارة إلى واشنطن :"إننا نندد بما حدث ونطلب من اصدقائنا الأمريكيين التحقيق فيه ومنع تكراره في المستقبل" واضاف إلى ذلك قوله :"لا يمكن تبرير تلك الأخطاء وندعو إلى وجوب محاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات في المحاكم العسكرية الأمريكية لمعاقبتهم".

لكن رجال قانون وساسة آخرين اعلنوا ان محاكمة هؤلاء المجرمين يجب أن تتم أمام محاكم عراقية، وقال رجل القانون المعروف زهير كاظم عبود :"إن معاقبة الذين مارسوا أفعال التعذيب والقسوة لا يكفي لحل الاشكالية القانونية اذ يقتضي الأمر أن تتم إحالة جميع المتهمين إلى الجهات العراقية لتأخذ دورها القانوني في ممارسة أعمالها".

وقال المحامي سعيد الناصر:"إن الأساليب التي مارسها الجنود الأمريكيون بصفتهم محققين مع المعتقلين العراقيين أساليب لا يرضاها الإنسان وإذا كان المبدأ هو ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته فإن المحقق الأمريكي قلب المبدأ حيث اعتبر ان العراقي متهم حتى تثبت براءته".

وقال المحامي حمدان لطيف :"يجب الاسراع بفتح ملفات التحقيقات اللازمة من قبل قوات التحالف لمحاسبة هؤلاء الجنود الذين اساءوا إلى المعتقلين وامتهنوا كرامتهم وسببوا لهم اذى نفسياً لا يمكن نسيانه بسهولة".

وقال المؤرخ الدكتور عماد عبدالسلام إن من العار ارتكاب مثل هذه الجرائم المنافية لحقوق الإنسان مضيفاً:"اخشى ان تكون هذه الحقوق مجرد شعارات سياسية اريد بها تحقيق غايات ومصالح".

وطالبت وكيلة وزارة الثقافة ميسون الدملوجي بمحاكمة الجنرال كاربنيسكي مديرة سجن ابو غريب التي وقعت فيه عمليات التعذيب وقالت :"إن التسويغ الذي قدمته كاربنيسكي عن قيام ١٦ شخصاً ربما كانوا من الاستخبارات وليسوا من جنودها بهذه الأعمال لا يعفيها على الاطلاق من المسؤولية".

وعبر مشعان الجبوري رئيس تحرير صحيفة «الاتجاه الآخر» عن خيبة آمال السياسيين المعارضين لنظام صدام والذين صدقوا وعود الأمريكيين قائلاً:"أنني اعاني من هول الصدمة والشعور بالخجل من النفس لانني كنت ممن صدقوا اداعاءات الأمريكيين بأنهم قادمون إلى العراق لمساعدتنا في بناء الديمقراطية".

حالات قتل واغتصاب

واكد التقرير الذي اعده اللواء أنطونيو تاغوبا في اطار التحقيقات التي أجراها الجيش الأمريكي حول الانتهاكات بحق سجناء ابو غريب خارج العاصمة العراقية بغداد ان أشرطة فيديو وصورا قد اظهرت مجموعة منهم على القيام بممارسات فاضحة والتقاط صور لهم.

واظهر التقرير الذي اذاعته شبكة تلفزيون «سي ان ان» الاخبارية الأمريكية عن أدلة تثبت اغتصاب احد حراس الشرطة العسكرية الأمريكية لإحدى المعتقلات.

وتطرق التقرير العسكري إلى صورة أخرى من صور التجاوزات الفاضحة.

وعلى صلة بفضيحة سجن أبو غريب أكد السيناتور ليندسي جرهام عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي وجود حالات قتل واغتصاب بحق المعتقلين في سجن ابو غريب العراقي.

وقال السيناتور ليندسي غراهام في تعقيب على الشهادة التي ادلى بها دونالدرامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي أمام اللجنة العسكرية بالمجلس ان الشعب الأمريكي يحتاج إلى معرفة أننا نتحدث عن حالات اغتصاب وقتل وليس فقط تعويض السجناء لتجارب مهينة.

واوضح في تصريح اذاعته الـ «سي ان ان» انه توجد صور وافلام فيديو تعكس انتهاكات وتجاوزات تفوق بكثير ما كشف عنها الآن منها حالات اغتصاب وقتل.

وفي المقابل رد السيناتور جون وورنر رئيس اللجنة العسكرية بمجلس الشيوخ عند سؤاله عن تصريحات غراهام: لا يمكنني مناقشة ذلك فحتى هذه اللحظة لا توجد أمام اللجنة تفاصيل هذه الادعاءات التي نمت إلى اسماعنا.

وشدد وورنر على أن اللجنة ستسعى خلف جميع الأدلة مهما كانت وستبلغها إلى العامة مادامت لن تتعارض بأي صورة مع النظام القضائي على حد قوله.

وعلى الصعيد ذاته وجه الجيش الأمريكي لائحة الاتهام إلى المتهم السابع المجندة ليندي انغلاند من احتياط الشرطة العسكرية بالجيش الأمريكي في فضيحة انتهاكات ابو غريب.

ودافعت عائلة المجندة ليندي اينغلاند التي ظهرت في الكثير من الصور وهي تبتسم وتشير إلى بعض السجناء العراة عن براءتها مشيرة إلى أنها كانت تتبع أوامر القيادات العليا فقط.

وتواجه انغلاند ٢١ عاماً أربع تهم هي الاعتداء على المعتقلين العراقيين في عدة وقائع والتآمر مع الجندي تشارلس غرانر لاساءة معاملة المعتقلين وارتكاب تصرفات غير لائقة والقيام بتصرفات تخالف ضوابط ولوائح الجيش مما اضر بمصداقية القوات المسلحة.

وينتمي اينغلاند وغرانر إلى الشرطة العسكرية التابعة لاحتياط الجيش.

بعثة افريقية لمراقبة وقف إطلاق النار في دارفور:

توقعات بتوقيع اتفاق السلام في السودان الاسبوع القادم

■.. الخرطوم،أديس أبابا/وكالات الأنباء

قال مسؤول سوداني كبير لرويترز امس السبت ان الحكومة السودانية ومتمردي الجنوب يتوقعون التوصل الى اتفاق في غضون أيام لإنهاء الحرب الأهلية المستمرة منذ ٢١ عاما.

وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه «ننتظر توقيع الاتفاق خلال الأسبوع القادم حيث من المقرر أن يعود (النائب الأول لرئيس الجمهورية) علي عثمان محمد طه الى الخرطوم يوم السبت القادم.

وقال المسؤول إن الجانبين سيقومان بتسوية القضايا المتبقية من اقتسام السلطة ووضع المناطق الثلاث المتنازع عليها وهي ابيي وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق.

وأضاف «سيوقع الطرفان بروتوكولات للقضايا المتبقية تعقبها استراحة تجمع خلالها كل الاتفاقات السابقة في اتفاق سلام شامل».

وكان وسطاء قالوا يوم الجمعة ان الجانبين تعهدا بالتوصل الى اتفاق خلال الأيام القادمة.

من جهة اخرى بعث الاتحاد الأفريقي وفدا رفيع المستوى الى أقليم دارفور غرب السودان يضم شخصيات مدنية وعسكرية من المفوضية العامة للاتحاد إضافة الى ممثلين من تشاد والأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي وأمريكا وفرنسا.. وتقوم البعثة بمراقبة وقف اطلاق النار المبرم في الثامن من ابريل الماضي بين الحكومة والحركات الرئيسية المتمردة في غرب السودان.. كما تزور البعثة انجامينا .

وتعقد البعثة جولة من المشاورات مع الحكومة السودانية وحركات التمرد في غرب السودان .. وتزور عددا من المدن الرئيسية في غرب السودان مثل الفاشر ونيالا والجنينة.

وكانت آلية السلم والأمن في الاتحاد الافريقي قد أقرت في اجتماعاتها أرسال وفد من المراقبين العسكريين إلى دارفور لمتابعة الأحداث على الارض بناء على طلب من رئيس المفوضية العامة للاتحاد.